هل يتحرر جنيف من معضلة سياسات الإرهاب؟

عبد السلام حجاب

يتأكد من دون شك، أن الإرهاب كالبحر المالح كلما شربت منه ازددت عطشاً، فتزداد احتمالات الغرق فيه حتى الموت، والأمثلة كثيرة من فلسطين إلى اليمن فليبيا وصولاً إلى العراق وسورية، حيث الدروس الحاسمة وخيارات سدنة الإرهاب المعقدة والخطرة.

بل إن صانعي الإرهـاب ومشغليه والمستثمرين فيه، يواصلون جهدهم لجعل أمن واستقرار العالم تحت مقصلة سياساته الفاشية، وفق حسابات مريضة وافتراضية وتحويل الماء العذب الذي تؤمنه القرارات الدولية إلى سراب في صحراء الإرهاب، بتجاهل غبي للملحمة اليونانية من يعلم الآخرين دروساً في سفك الدماء فعليه توقع أن تكون أولى تجاربهم في إثبات تعلمهم الدروس، وما وقع مؤخراً من تفجير إرهابي بسيارة مفخخة في الأردن الشقيق، مثال ذو دلالة.

إنه لا غرابة، إذاً، لعدم وجود مؤشرات واقعية تشي بأن تستأنف العملية السياسية للحوار بين السوريين في جنيف جولتها الرابعة على قاعدة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤.

ويكفي دليلاً، عدم قدرة الميسر الدولي دي ميستورا، الإعلان عن موعد عدا مواعيد افتراضية في تموز المقبل، ما يعني أن تقريره العائم فوق معايير مزدوجة وواقع الإرهاب المسيس بتغطية أميركية لإخراج جبهة النصرة الإرهابية من لوائح الإرهاب الدولي، سيمثل فرصة إضافية لحلف الإرهـاب ورأس حربته السعودية التركية القطرية، بتنسيق أصبح علنياً مع الكيان الإسرائيلي تعيد السؤال عن الحل السياسي للأزمة في سورية إلى المربع الأول، فلا يجد الوزير كيري حرجاً بأن يحمل روسيا وسورية أسباب نفاد صبره ثم يعدل فيها متراجعاً المتحدث باسم الخارجية الأميركية، ولا يكتفي الوزير لافروف بالتعبير عن استغرابه لمثل هذه التصريحات بل يبلغه «أن التواطؤ مع تنظيم جبهة النصرة الإرهـابي الـذي يحتمي بفصائل معارضة إرهابية تدعمها واشنطن بأنه أمر غير مقبول».

وتجدد الخارجية الروسية دعوتها إلى إغلاق الحدود التركية السورية لوقف تهريب الأسلحة والمسلحين، كما تطالب زاخاروفا باسم وزارة الخارجية بوقف إمداد الإرهابيين حسب القرارات الدولية ولا سيما القرار ٢٢٥٣، إذ إن المجموعات المسلحة وشاحنات الأسلحة تستمر بالعبور من تركيا إلى سورية.

ومرة أخرى، إذا كان الوزير الأميركي كيري يجدد التأكيد أنه لا حل عسكرياً للأزمة في سورية فأي حل هو ذاك الذي يعمل عليه ويجند أطراف حلفه في محاولة لفرضه ما دامت:

١- الاتفاقات مع الشريك الروسي المفترض معطلة وممنوعة من التنفيذ بشروط التنظيمات الإرهابية المسلحة والمسيسة.

٢- استئناف العملية السياسية لحوار السوريين في جنيف رهن بخط سياسي أحمر لمعارضة افتراضية تؤكد حضورها بالسلاح والإرهابيين، وتخضع في تحركاتها الفاشية لمصادر تمويلها التركية والسعودية والإسرائيلية.

ألا يعني ذلك بشكل مباشر تعطيل أو تخريب أو وأد العملية السياسية في جنيف ما دامت لا تلبي شروط تحقيق مكاسب سياسية أو جيوسياسية.

ثم أليست الديمقراطية السياسية وليس الإرهاب بأخياره وأشراره هي السبيل ليكون القرار للسوريين في صناديق الاقتراع وليس لقعقعة سلاح الإرهاب وأجندات مشغليه والمستثمرين فيه؟

إنه لو حاول مراقب سياسي غير الميسر الدولي دي ميستورا الذي يمسك عصا الحل من المنتصف فلا يغضب مصادر تمويل المنظمة الدولية من الدول الداعمة للإرهاب فلسوف يجد نفسه أمام جملة مؤشرات لواقع سياسي متحكم بشفرات إرهابية عديدة ومتنوعة بينها:

١- سياسة أميركية ليست مستعدة أن تخرج خاسرة في سورية، فتغض الطرف عن وكيليها السعودي والتركي ولكنها لا تريد ذلك سبباً منفرداً للمغامرة لقناعة بأنها سياسة معقدة والطريق فيها زلقة.

٢- لم يعد مشروع الحرب على سورية قابلاً للحياة والاستمرار، فالعالم تغير ولن يعود إلى الوراء مع صعود قوى ناهضة أصبحت واقعاً سياسياً وميدانياً لا يمكن تجاهله أو تخطيه، كما أن قوى الإرهاب تتكسر قدراتها وباتت عاجزة أمام انتصارات السوريين على المسارين السياسي والعسكري بدعم الحلفاء والأصدقاء.

٣- تضاؤل فرص الخيارات الحاسمة لبدائل ممكنة على الورق فقط. فلا بحر الإرهـاب يروي ظمأ، ولا الزيادة في تجرع سمومه يمكن أن تفتح أفقاً، والدلائل أكثر من أن تتركز ليس آخرها صدمة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فكيف يمكن في الوقت المتبقي لرئاسة أوباما الذهاب لتحقيق مصالح وأجندات آخرين في حلفه، وأعلن باسمه البيت الأبيض أنه لا وجود لحل عسكري في سورية وأن مثل هذا الحل منزلق خطر.

ولكن هل ينفي ذلك وجود قطب مخفية لحلف الإرهـاب في سورية والمنطقة بحثاً عن مكاسب سياسية وجيوسياسية في الوقت الضائع؟

منطقياً، يصبح السؤال: ألا يعني أن استئناف العملية السياسية للحوار بين السوريين في جنيف على مفترق طرق يوم الأربعاء المقبل. فإما تأكيد عملي للحرص على تنفيذ القرارات الدولية ٢٢٥٤ و٢٢٥٣ و٢٢٦٨ الخاص بالاتفاق الروسي الأميركي وإخراج جبهة النصرة الإرهابية وملحقاتها من الرهانات المتداولة، وإما أن يبقى جنيف منصة لفرض شروط سياسية للإرهاب. فوق ملعب خطير لحساب الوقت الافتراضي الذي لم يعد مطمئناً بحساباته ولا بنتائجه الافتراضية؟

لا جدال بأن أميركا باتت على قناعة، رغم قوتها العظمى بأن الحرب لا يمكن أن تكون نزهة ما يعني قبول ضرورة البحث عن مخارج غير تصادمية تضع مسؤولية الأمن والاستقرار وفق المعايير الدولية المتجددة بفعل القوى الدولية الناهضة في مقدمة اهتماماتها، وليس بعيداً أعلنت منظمة شنغهاي في بيان ختامي لأعمالها دعم وحدة وسيادة واستقلال سورية وعدم وجود بديل من التسوية السياسية للأزمة في سورية ومحاربة الإرهاب دون ازدواجية معايير وانتقائية.

وليس جديداً ما يؤكده السوريون جيشاً وشعباً بقيادة الرئيس بشار الأسد أن دماء الشهداء والحقوق الوطنية السيادية، خطوط حمراء، ولا تخضع لشروط إزاء السياسة والأجندات السرية وأما أولئك الذين يكابرون ويصرفون الوقت والجهد والمال لأحلام تغيير معادلات الواقع فإن إجابات السوريين واضحة في السياسة والميدان، ومن يقرأ فعليه أن يفهم كيف يمكن تحرير جنيف من مقصلة سياسات الإرهاب؟

مستغلة الوضع السوري..
«هرئيل» تسعى لشراء حصة بحقل للغاز مقابل سواحل المتوسط الشرقية

| وكالات

كشفت شركة «هرئيل» الإسرائيلية للتأمين، أنها تجري محادثات لشراء حصة في حقل «تمار» للغاز الطبيعي، المقابل لسواحل سورية، ولبنان، وقبرص، وفلسطين، وإسرائيل، ومصر، وذلك في إطار سعيها للسيطرة، مستغلة في ذلك الأحداث في سورية المستمرة منذ أكثر من خمس سنوات.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء، عن الشركة قولها، إنها ستشتري حصة تصل إلى ٤٪ من «تمار» للغاز الطبيعي، من شركة «نوبل إنرغي» التي تتخذ من تكساس مقراً لها.

وقالت الشركة في بيان لبورصة تل أبيب: لم يتم بعد التوصل لاتفاق نهائي، وأي اتفاق سيكون ضمن موافقة الجهات التنظيمية».

وأضافت الشركة: إن المفاوضات تتعلق بحصة ٣٪ من المشروع، مع خيار شراء ١٪ إضافية.

واكتشف حقل «تمار» في عام ٢٠٠٩، شرقي البحر الأبيض المتوسط، والذي يعتبر أكبر حقل للغاز الطبيعي يكتشف في المنطقة، على عمق ١٧٠٠ متر تحت سطح البحر، ويبعد نحو ٨٠ كم عن حيفا.

ويقدر مخزون الحقل من الغاز الطبيعي بحوالي ٢٧٥ مليار متر مكعب، وبدأ ضخ الغاز الطبيعي من الحقل في ٣١ آذار من عام ٢٠١٣. كما يضم الحقل ٥ آبار متصلة بأنبوب مزدوج تحت الماء بطول ٩٣ ميل لتوصيل الغاز لمنصة المعالجة على ساحل عسقلان، وتبلغ القدرة المبدئية للحقل ٩٨٥ مليون متر مكعب يوميا أي ما يعادل ٧,٥ ملايين متر مكعب سنوياً.

في سياق متصل، وعلى الرغم من أن اتفاقيات لاهاي الدوليّة تحظر على سلطات الاحتلال الإسرائيلي استغلال الموارد الطبيعيّة، ومنها التنقيب عن النفط أو الغاز في الجولان العربي السوريّ المحتل، سمحت «إسرائيل» لشركة «جني للطاقة»، وهي شركة مرخصة في ولاية نيوجرسي بالولايات المتحدة الأميركية، بالتنقيب واستثمار النفط في الجولان.

سفينة إسرائيلية للتنقيب عن النفط

ويدير الشركة، وفق ما نقل موقع «كلنا شركاء» الإلكتروني المعارض، اثي ايتيم وهو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي.

ويكفي معرفة أسماء كبار المستثمرين في هذه الشركة لمعرفة نفوذهم وكيف استطاعوا الحصول على التراخيص غير القانونية، ومن بين المستثمرين «ديك تشيني: نائب الرئيس الأميركي السابق، وروبرت مردوخ صاحب الإمبراطورية الإعلامية الكبرى، واللورد جاكوب روتشيلد، وجيمس ويلسي رئيس السي أي اي السابق، ولاري سمرز وزير الخزانة الأميركية السابق، وبيل ريتشاردسون، حاكم نيو مكسيكو السابق»، بالإضافة إلى عدد من المسؤولين الرفيعي المستوى السابقين في الحكومات الأميركية.

وقد أصدرت المحكمة العليا الإسرائيليّة، يوم الثلاثاء الماضي، قراراً بالسماح لشركة «أفيك» الأميركيّة، التابعة لمجموعة (Genie Energy) العالميّة، بالتنقيب عن النفط في الجولان العربيّ السوريّ المحتّل.

وأشارت صحيفة «هآرتس» العبريّة، وفق ما نقلت عنها مواقع الكترونية معارضة، أنه وفقًا للمعطيات الرسميّة لوزارة الطاقة في إسرائيل، تستعد شركة «أفيك» الأميركية للبدء بتنقيب تمهيدي عن النفط في الجولان المحتل بحفريات يتراوح عمقها بين ١٢٠٠ و٢٠٠٠م.

واحتل الصهاينة الجولان العربي السوري في عدوان حزيران عام ١٩٦٧، وأصدر الكنيست قراراً في عام ١٩٨١ بضمها للكيان الصهيوني، الأمر الذي اعتبرته الأمم المتحدة غير شرعي وقوبل بانتفاضة شعبية عارمة من أهالي القرى المحتلة في الجولان.

وفي مطلع تسعينيات القرن الماضي أجرى الكيان الصهيوني محاولات للتنقيب عن النفط في الجولان وتوقفت خلال فترة حكومة إسحاق رابين، لكن في عام ١٩٩٦، بعد صعود بنيامين نتنياهو إلى الحكم في ولايته الأولى كرئيس للوزراء تعالت أصوات بتجديد التنقيب عن النفط في الجولان.

ونددت سورية في حينه بهذه الأصوات، في حين نفت الحكومة الصهيونية تنفيذ عمليات تنقيب عن النفط في الجولان. وفي موازاة قراره بالتنقيب عن النفط في الجولان قرر لانداو أيضاً وقف عمليات تنقيب عن النفط والغاز في البحر المتوسط.

لافروف سيلتقي الجربا.. وأنباء عن قرب انضمام الأخير إلى «العليا للمفاوضات»

| الوطن - وكالات

يلتقي وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف اليوم الاثنين رئيس «تيار الغد» أحمد الجربا، وذلك وسط معلومات تحدثت عن قرب انضمام الأخير إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» المنبثقة عن مؤتمر الرياض لقوى المعارضة السياسية والتنظيمات العسكرية.

والجربا، الرئيس السابق للائتلاف المعارض، هو عضو في «لجنة متابعة مؤتمر القاهرة». وأكد القرار الدولي (٢٢٥٤) والخاص بخارطة طريق حل الأزمة السورية، على تمثيل المعارضة في المحادثات «أوسع تمثيل»، ويلحظ جدوى مؤتمر الرياض إضافة إلى «منتدى موسكو واجتماع القاهرة للمعارضة السورية». ورفضت الهيئة العليا للمفاوضات وجود طرف معارض آخر على طاولة المحادثات بجنيف باستثناء وفدها ومن تقرر هي إضافته من شخصيات إليه. وردت موسكو بأن موقف الهيئة يتعارض مع قرار مجلس الأمن الدولي. واتهمت الدبلوماسية الروسية الهيئة بعرقلة المباحثات جراء تمسكها بشروطها المسبقة، وشددت على أن الانتقال إلى المحادثات المباشرة ما بين الوفدين الحكومي والمعارض يتطلب تنفيذ القرار الدولي بالكامل فيما يتعلق بتركيبة الوفد المعارض. وإلى الآن، عقدت الأمم المتحدة ثلاث جولات من المحادثات غير المباشرة، بين الوفد الحكومي ووفد «الهيئة العليا». وأخيراً علقت الهيئة العليا مشاركتها في المحادثات.

ووصل الجربا على رأس وفد من «تيار الغد»، إلى العاصمة الروسية أمس في زيارة تستمر ثلاثة أيام. وأوضح المتحدث باسم التيار منذر آقبيق أن الجربا سيلتقي لافروف اليوم. وتوقع، حسب ما نقلت عنه وكالة «نوفوستي» الروسية للأنباء، أن يبحث الجربا في موسكو القرارات التي جرى اتخاذها في فيينا وجنيف، من قبل مجموعة الدعم الدولية لسورية، والتي تلعب روسيا دوراً كبيراً في توجيه تحركاتها. وأشار آقبيق إلى أن الجربا سيبحث «مسألة عبور قوافل المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق المحاصرة، فضلاً عن عملية الانتقال السياسي».

من جهة أخرى، قال عضو الأمانة العامة لـ«تيار الغد السوري» قاسم الخطيب إن التيار تلقى دعوة من الخارجية الروسية لبحث سبل حل الأزمة السياسية في البلاد، ونوه إلى «أهمية تواصل المعارضة السورية مع الجانب الروسي لأن بيده الكثير من مفاتيح الحل للأزمة السورية».

وتابع الخطيب، العضو أيضاً في «لجنة مؤتمر القاهرة»، أن عدة ملفات مهمة ستطرح على بساط البحث في موسكو منها تجنيب المدنيين القتل وويلات الحرب وسبل مكافحة الإرهاب، معرباً عن أمله في أن يفتح الروس ممرات آمنة لوصول المساعدات للبلدات والمدن السورية والشعب السوري المحاصر عبر الضغط على النظام.

وبالترافق، نقلت صحيفة «الشرق الأوسط» المملوكة لأبناء الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز، عن مصادر سورية وصفتها بـ«المطلعة» أن الجربا، حصل أخيراً على توافق روسي أميركي بشأن انضمامه إلى الهيئة العليا للمفاوضات.

ورجحت المصادر أن «تشهد الأيام المقبلة بعض الخطوات لتعديل مسار التفاوض وتركيبة وفد» الهيئة المشارك في محادثات جنيف برعاية الأمم المتحدة. ولدى إطلاقه الجولة الأولى لمحادثات جنيف، وجه المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا الدعوة إلى الهيئة العليا للمفاوضات بصفتها الاعتبارية كي ترسل وفدها المفاوض إلى جنيف. وبخلاف ذلك أرسل دي ميستورا دعوة إلى عشرات الشخصيات السورية من منصات موسكو والقاهرة ودمشق وحميميم، لحضور المباحثات، لكن بصفة شخصية وكمستشارين للمبعوث الأممي.

والتقى أعضاء من منصتي موسكو والقاهرة على هامش الجولة الأولى للمحادثات أواخر شهر كانون الثاني من العام ٢٠١٦ الجاري، وشكلوا «الوفد الديمقراطي العلماني». وبينما اقترح مجلس سورية الديمقراطية المنبثق عن مؤتمر الرميلان، في رسالة بعثها رئيسه المشارك هيثم مناع في حينه، للأمم المتحدة، فكرة تشكيل وفدين للمعارضة يتساويان في الصلاحيات، أكد أمين حزب الإرادة الشعبية قدري جميل عدم ممانعته «الاندماج» مع وفد «الهيئة العليا» بشرط أن يتم على قاعدة المساواة في التمثيل والصلاحيات، وامتنعت الأمم المتحدة عن دعوة ممثلي حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي إلى المشاركة في محادثات جنيف سواء في الوفد المفاوض أو الوفد الاستشاري، بعد أن هددت تركيا بمقاطعة عملية فيينا بأكملها إذا ما تمثل هذا الحزب الذي تعتبره إرهابياً بذريعة أنه امتداد لحزب العمال الكردستاني. وتشدد موسكو على ضرورة دعوة الأكراد إلى محادثات جنيف.

لقاء سابق بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف وأحمد الجربا في موسكو

«الديمقراطي الكردستاني» يطرد ٦ قياديين بتهمة محاولتهم الانقلاب

| وكالات

طردت الهيئة القيادية في «الحزب الديمقراطي الكردستاني» (سورية) ستة قياديين من أعضاء اللجنة المنطقية في عين العرب، وذلك بتهمة محاولة الانقلاب داخل الحزب.

ونقلت مواقع إلكترونية معارضة عن شبكة «كوردستريت» الكردية: أن الهيئة قد اتخذت إجراءات صارمة بحق هؤلاء الستة في مدينة عين العرب، وحسن عطي على رأس القائمة. وأفاد مصدر فضل عدم الكشف عن اسمه، بأن اتخاذ الإجراء بحق الأعضاء الستة كان عادلاً بعد محاولتهم الانقلاب داخل الحزب، وقاموا برفع عريضة إلى إقليم كردستان العراق، تضم تواقيع ٨٠٠ عضو من هذا الحزب في مناطق مختلفة، يشيرون فيه إلى وجود فساد إداري ومالي داخل هيكلية الحزب.

كما نقلت الشبكة عن أحد قيادات (الديمقراطي الكردستاني) والذي بدوره فضل عدم ذكر اسمه، قوله: «إن اتخاذ القرار كان محقاً، مشيراً إلى أن عدد الذين شملهم القرار ستة وهم: (حميد جول بك- حسن عطي- محمود ملا عيسى /درفليت/- مصطفى قادر) إضافة إلى عضوين آخرين لم يتسن الحصول على أسمائهم، حسب ما ذكرت المواقع.

وأضاف القيادي: إن «هؤلاء متورطون بتكتلهم بضرب وحدة الحزب التنظيمية، بتحريض من بعض قيادات الحزب من الصف الأول، ولهذا السبب أوجب اتخاذ العقوبة بحقهم قبل أن تنتشر الآفة داخل الحزب»، على حد قوله.

وذكرت الشبكة أنها حاولت التواصل مع أحد القياديين المشمولين بالعقوبة والذي رفض الخوض في التفاصيل، مؤكداً أن اتخاذ القرار قد صدر منذ أيام، مكتفياً بالانتظار حتى يتم إبلاغهم بشكل رسمي، «وعندها لكل حادث حديث»، على حد قوله.

وتم قبول استقالة القيادي السابق في حزب (آزادي) علاء الدين حمام، من الهيئة القيادية للحزب الديمقراطي الكردستاني (سورية)، متهمين إياه بنشره أخباراً غير دقيقة عن الحزب، فيما اتخذ قرار الفصل بحق (أبو شيراز) عضو اللجنة المنطقية في وقت سابق للسبب نفسه، والذي أعلن عن انضمامه مؤخراً إلى حزب الوحدة (جناح فصلة يوسف) مع مجموعة من أعضاء الحزب المذكور.

«فرونتيكس»: آلاف اللاجئين دخلوا إلى أوروبا منتحلين الجنسية السورية

| وكالات

كشف تقرير صادر عن وكالة «فرونتيكس» لحماية الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، أن أكثر من ١٥ بالمئة من اللاجئين الذي دخلوا إلى أوروبا عبر اليونان ادعوا أنهم سوريون أو أبرزوا جوازات سفر مزورة تثبت أنهم يحملون الجنسية السورية وهم من غير السوريين. ونقلت صحيفة «الكرونه تسايتونغ» النمساوية عن التقرير، حسب وكالة «سانا» للأنباء، أن هؤلاء اللاجئين أقدموا على ذلك كي يحصلوا على حق اللجوء بشكل فوري من دون عوائق أو تحقيقات إضافية تذكر.. وأشار التقرير إلى أن عمليات تزوير جوازات السفر السورية استمرت في عام ٢٠١٦ وأن آلاف الجوازات زورت في تركيا وبلغاريا من عصابات السوق السوداء، إلى جانب إصدار وثائق سورية مزورة تثبت سورية اللاجئين لتقديمها إلى السلطات الأوروبية للحصول على إجراءات لجوء سريعة وسهلة. ولفتت الصحيفة إلى أن صحيفة «دي فيلت» الألمانية أشارت إلى أن مئات من المهجرين ثبتت ادعاءاتهم وأكاذيبهم بأنهم يحملون الجنسيات العراقية أو فلسطينيين من الأراضي المحتلة. وفي السياق أشارت «الكرونه تسايتونغ» إلى تصريحات المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي اعتبرت أن المخاوف الأكبر الآن لا تكمن من توافد مهاجرين من سورية أو العراق، إنما من ليبيا ومن شمال إفريقية والقارة الإفريقية عموماً.

يشار إلى أن الدول الغربية نتيجة سياستها تتحمل مسؤولية كبيرة في خلق الفوضى والحروب في العالم، كما أن دعمها للتنظيمات الإرهابية وما تقوم به من أعمال إجرامية وفرضها عقوبات جائرة على الشعب السوري كانت أهم الأسباب التي دفعت عدداً كبيراً من السوريين لترك وطنهم وهجرتهم بحثاً عن فرصة حياة مفترضة وحلم بظروف أفضل في الدول الغربية.

في ذكرى تحرير القنيطرة.. تأكيد على الحق المشروع في استعادة الجولان

| وكالات

يحمل يوم السادس والعشرين من شهر حزيران دلالات ومعاني وطنية وقومية بالنسبة لأبناء سورية لها أهميتها في تاريخ نضالهم من أجل تحرير الأرض المحتلة واستعادة الحقوق المغتصبة.

السادس والعشرون من حزيران عام ١٩٧٤ هو اليوم الذي رفع فيه القائد المؤسس حافظ الأسد علم الوطن في سماء القنيطرة بعدما حررها الجيش العربي السوري من العدو الإسرائيلي تتويجا لبطولات جيشنا وعطاءات شهدائنا وتضحيات شعبنا في حرب تشرين التحريرية وما أكدته من حقائق في مقدمتها حقنا الثابت المشروع في استعادة الجولان العربي السوري المحتل كاملا.

وكشف تحرير المدينة للعالم عن وحشية الاحتلال الصهيوني وهمجيته وسياساته التهويدية والقمعية التي مارسها ضد المدينة بهدف محو الهوية الوطنية والقومية للجولان وأهله المناضلين، إلا أن الجولان تحدى هذه السياسات وبقي صامدا في وجه الاحتلال مؤكداً انتماءه العربي السوري رافضا الهوية الإسرائيلية بإصرار وعزيمة على التحرير والعودة إلى الوطن.

وبعد مرور ٤٢ عاماً على ذكرى رفع علم الوطن في القنيطرة المحررة ما زال أهلنا في الجولان السوري المحتل يؤكدون صمودهم وتحديهم لجبروت وإجراءات الاحتلال وقرارات الضم الباطلة وتمسكهم بكرامتهم وانتمائهم الراسخ والأصيل للوطن وثقتهم بقدرتهم على استرجاع كل ذرة من ترابه في الوقت الذي يواصل فيه كيان الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ مخططاته التوسعية المنهجة بمصادرة الأراضي وانتهاك الحريات واستمرار اعتقال أبناء الجولان المحتل وممارسة سياساته التعسفية في استغلال المياه والثروات الباطنية والطبيعية.

كما تمعن سلطات الاحتلال في سياستها الرامية إلى قطع كل أشكال الاتصال والزيارات بين الأسر السورية التي قطعت أوصالها نتيجة للاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس أعمال التهجير القسري والاستيلاء على الممتلكات الخاصة بالمواطنين السوريين وتوسيع المستوطنات غير الشرعية في الجولان المحتل.

وأكدت سورية مراراً وتكراراً أن عودة الجولان إلى الوطن أمر غير قابل للتفاوض والأرض موضوع كرامة قبل كل شيء وإن صمود أهلنا ورفضهم لإجراءات الاحتلال والهوية الإسرائيلية خير دليل على عجز الاحتلال الإسرائيلي عن كسر إرادة المقاومة والصمود في وجه الغاصب وإن إرادة الشعوب لا تقهر والوطن فوق كل اعتبار.

ولا يختلف المشهد هذه الأيام عما حصل عام ١٩٧٤ حيث يخوض جيشنا الباسل معارك الدفاع عن الوطن ضد التنظيمات الإرهابية المدعومة من الاحتلال الإسرائيلي وأميركا والغرب وأنظمة الخليج وتركيا ليؤكد إحباطه كل المخططات التقسيمية المعدة لسورية والمنطقة.

وفي بيان لها أمس بمناسبة هذه الذكرى أكدت الهيئة الشعبية لتحرير الجولان، وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء، أن «المقاومة هي الخيار الوحيد لأنها طريق الكرامة وتحرير الأرض المغتصبة» لافتة إلى «حق الشعب السوري بتحرير أرضه واستعادة الجولان المحتل كاملاً لأهله وفق القرارات الدولية وبكل الوسائل المشروعة».

إحياء الذكرى الثانية والأربعين لتحرير مدينة القنيطرة (سانا)

عوني: أردوغان وراء تأسيس شركة أمنية تركية لتدريب داعش و«النصرة»

كشف المدون التركي الشهير، الذي يستخدم اسم فؤاد عوني، أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طلب من أحد الجنرالات السابقين تأسيس شركة أمنية خاصة تضم عناصر متقاعدة أو مطرودة من الجيش والمخابرات والأمن لتدريب إرهابيي تنظيمي داعش وجبهة النصرة، المدرجين على لائحة الأمم للتنظيمات الإرهابية.

وقال عوني على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أمس: إن «هذه الشركة قامت بإخضاع عناصر داعش والنصرة والتنظيمات الإرهابية الأخرى لتدريبات قتالية مميزة، كما قامت بإعداد مخططات ومشاريع أمنية حربية خطرة كشفتها أجهزة المخابرات الأجنبية».

ومؤخراً، أدخلت أنقرة تعديلاً جديداً على النظام الداخلي لجهاز المخابرات. سمح التعديل لرئيس الجهاز بشراء أي كمية من الأسلحة والمعدات العسكرية، ونقلها من مكان إلى آخر من دون أي وثائق رسمية مسجلة في الإدارة العامة للجهاز، تثبت أنها تابعة له في محاولة للتغطية على دعمه المفضوح للتنظيمات الإرهابية في سورية بما فيها داعش. ويبدو أن هذا التعديل جاء بسبب اكتشاف أمر شاحنات الاستخبارات التركية التي كانت تحمل أسلحة للمسلحين في سورية، تحت غطاء مساعدات إنسانية. ورفعت الحكومة التركية دعاوى على الصحيفة التي كشفت عن الموضوع قبل نحو عامين. وعلق النائب المعارض أيكوت أردوغدو على تسريبات عوني، مشدداً على ضرورة الانتباه إلى خطورة هذه الأنباء التي جاء فيها أيضاً: إن «مهمة الشركة المذكورة القيام بعمليات اغتيال خطرة داخل وخارج تركيا».

وحمّل أردوغدو، عضو مجلس الأمة التركي عن حزب الشعب الجمهوري المعارض، الرئيس التركي المسؤولية عن كل «جرائم الاغتيال والقتل» التي قد يتعرض لها خصومه السياسيون. وذكر أنه إذا كانت هذه المعلومات صحيحة و«عادة ما تكون صحيحة»، فإن أردوغان «مسؤول منذ الآن عن كل الاغتيالات وجرائم القتل التي ستستهدف المعارضين له»، معتبراً أن أردوغان يسعى إلى «تشكيل عصابات موالية له تحميه مستقبلاً من أي عمل قد يستهدفه». وقبل أيام، كشف عوني أن الجيش التركي يبذل جهداً كبيراً لمنع «كارثة كبيرة محتملة» في تركيا، جراء مخطط يعمل أردوغان على تنفيذه يهدف إلى نشر فوضى عارمة في البلاد على يد التابعين لمستشار جهاز المخابرات التركي هكان فيدان.

وذكر عوني أن المخطط يهدف إلى «تعبئة الرأي العام والضغط على القوات المسلحة التركية من خلاله»، ولاحقاً سيحاول أردوغان «إقناع الرأي العام بضرورة التدخل العسكري في سورية، بذريعة حماية الأمن القومي التركي» مستغلاً حالة الفوضى القائمة.

وعلى خلفية هذا الأمر ذكرت وسائل إعلام تركية أن سجالاً نشب بين أركان نظام أردوغان وقيادة الجيش التركي.

سانا